

الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية

كان مواطن يحمل جنسية مزدوجة سورية - إسبانية قد وقع ضحية لجريمة في سوريا، فسيكون لإسبانيا الحق في محاكمة الجاني بموجب هذا المبدأ.

- مبدأ الولاية العالمية لا يتطلب أي صلة بين الدولة التي تقوم بالمحاكمة والفرد في القضايا التي تنطوي على أخطر الجرائم التي تشكل مصدر قلق دولي.

وتعتمد إمكانية استخدام هذه المبادئ، وأي منها، على سياسات كل بلد بعينه. فقد قبلت بعض الدول الولاية بموجب جميع المبادئ الثلاثة، وبعضها بموجب مبدأ واحد أو اثنين فقط، والبعض الآخر لا يستخدم أيًا منها.

كيف يمكن تطبيق الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية على الجناة السوريين؟

في حالة سوريا، لا تتوفر العديد من الطرق التقليدية للمساءلة. وفي حين تتم محاكمة الجناة من الناحية المثالية في نظام المحاكم الوطني حيث ترتكب جريمة، فمن غير المرجح أن تقوم سوريا بمحاكمتهم. كما أن سوريا ليست دولة طرفاً في المحكمة الجنائية الدولية، لذا فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لهذه المحكمة أن تكون لديها ولاية على الجرائم المرتكبة في سوريا هي من خلال تصويت بالإجماع من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي عارضته الصين وروسيا باستخدام حق النقض (الفيتو). وعلى غرار ذلك، بم بيد مجلس الأمن الدولي أي اهتمام بإنشاء محكمة مستقلة لمحاكمة الجرائم. وتوفر الولاية القضائية خارج الحدود

ما هي الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية؟

يحق للدولة عموماً محاكمة المجرمين عن الجرائم التي ارتكبوها على أراضيها، بمعنى أن الفعل ارتكب داخل الدولة. وتشير الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية إلى سلطة الدولة في ولاية الدولة القضائية على جريمة لم ترتكب على أرضها. وقد قبلت عدة دول، لاسيما في أوروبا، الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية على جرائم دولية خطيرة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بموجب مبدأ أن القانون الدولي يلزم العالم بأسره بالعمل لمنع الإفلات من العقاب لمثل هذه الجرائم.

ما هي أنواع الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية؟

هناك ثلاثة مبادئ ذات صلة بالولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية:

- يسمح مبدأ الجنسية النشطة للدولة بمحاكمة مواطنيها لقاء جرائم مرتكبة في سوريا. مثال: إذا سافر مواطن فرنسي إلى سوريا، وانضم إلى جماعة مسلحة، وارتكب جرائم خطيرة، مثل التعذيب، فسيكون لفرنسا الحق في محاكمته .
- يسمح مبدأ الجنسية السلبية للدولة بمحاكمة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم ضد مواطنيها. على سبيل المثال، إذا

إلا أنها غالباً ما تستهدف مرتكبي جرائم صغار الشان، بينما يبقى مرتكبو أخطر الجرائم في سوريا.

وفي المقابل، في الحالات التي تصدر فيها الدول مذكرات اعتقال ضد جناة موجودين حالياً في سوريا، كما حدث عندما أصدرت ألمانيا مذكرة بحق جميل حسن، ستحتاج المحكمة إما إلى الانتظار حتى يسلم المتهم نفسه طواعية أو يتم تسليمه، وهذه سيناريوهات غير محتملة في سوريا. وبخلاف ذلك، يمكن للمحكمة أن تنظر في القضية غيابياً، مما يعني إجراء محاكمة دون حضور المتهم وانتظار القبض عليه وتنفيذ العقوبة في تاريخ لاحق. وإذا ظل المتهم في وضع يسمح له بمواصلة ارتكاب انتهاكات بعد إصدار مذكرات الاعتقال، فإن هذا يمكن أن يقوض إيمان السوريين بإمكانية السعي لتحقيق العدالة. وفي النهاية، لن تؤدي الملاحقة القضائية عبر المحاكم الوطنية أبداً إلى نوع من العدالة الشاملة التي يمكن تحقيقها من خلال عملية عدالة انتقالية متكاملة. ومع ذلك، فإن هذا هو الخيار الأسرع للسعي لتحقيق المساءلة الجنائية.

ما هي الدول التي ستحاكم جناة سورين في محاكم وطنية؟

يوجد لكل دولة قواعد مختلفة حول ما إذا كانت ستقوم بالمحاكم بموجب الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية. في حالة سوريا، تحظى الدول التي فيها عدد كبير من اللاجئين السوريين بالإمكانية الأكبر لمحاكمة هذه القضايا، حيث يمكن للاجئين أن يكونوا بمثابة مدعى عليهم وشهود. غير أن الدول التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين، مثل تركيا والأردن ولبنان، لم تقبل مبدأ الولاية القضائية العالمية. ويترك هذا أوروبا كمحور تركيز رئيسي لقضايا الولاية القضائية العالمية المحتملة. وتعمل عدد من الدول الأوروبية بنشاط لتحديد هوية ومحاكمة مرتكبي الجرائم في سوريا، وأنشأ بعضها مكاتب إدعاء عام مخصصة للتحقيق في جرائم الحرب. على سبيل المثال، تحترم كل من السويد وألمانيا مبدأ الاختصاص العالمي وسعياً بنشاط لرفع قضايا جنائية ضد جناة سورين. ويوجد لكل دولة قواعد محددة بشأن القضايا التي سوف تضطلع بها، ويتعين على الأفراد الذين يتطلعون إلى تقديم شكوى أن يراجعوا التشريعات المحددة لتلك الدولة.

الإقليمية بدلاً في الحالات التي لا توجد فيها سبل ممكنة للملاحقة القضائية. وبالتالي، فإن الملاحقة القضائية في محاكم وطنية أجنبية هي السبيل الأجدى والأسرع إلى العدالة الجنائية للسوريين.

نظراً لأن المحكمة الجنائية الدولية لا تتمتع بالولاية القضائية في سوريا، فلا توجد محكمة خاصة، وسوريا غير مستعدة لمحاكمة معظم القضايا، فإن الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية هي السبيل الوحيد الواضح لتحقيق العدالة للعديد من السوريين.

لماذا تعد الولاية القضائية العالمية مهمة جداً؟

في حين يمكن تطبيق المبادئ الثلاثة للولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية على مرتكبي الجرائم في سوريا، إلا أن غالبية الجرائم لا تشمل مواطني دولة أخرى عدا عن سوريا. وإن الولاية العالمية هي مبدأ يسمح للدول أو المنظمات الدولية بالمطالبة بالولاية الجنائية على شخص متهم بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة المزعومة وجنسية المتهم أو بلد الإقامة. ويستند هذا المبدأ إلى فكرة أن أخطر الجرائم تنتهك القيم العالمية التي يتمسك بها جميع الناس، وبالتالي يجب أن تكون مؤهلة للملاحقة القضائية من قبل أي محكمة وفي أي مكان وفي أي وقت. في حالة سوريا، تمنح الولاية القضائية العالمية الدول الفرصة لمقاضاة عدد أكبر من الجناة مما يمكن القيام به.

ما هي عيوب الولاية القضائية العالمية في حالة سوريا؟

في حين أن الملاحقة القضائية عبر المحاكم الوطنية قد تكون الخيار الأفضل للعدالة في الوقت الحالي، إلا أن هناك عيوباً خطيرة في هذه العملية. أولاً، في معظم الحالات، سيقصر الامر على قيام الادعاء العام لدولة ما برفع القضايا ضد الجناة الموجودين في تلك الدولة. وعلى أرض الواقع، كان هذا يعني قيام دول أوروبية بمحاكمة جناة هربوا إلى أوروبا كجزء من تدفق اللاجئين. وبينما تعتبر هذه الملاحقات القضائية مهمة،

المستوى الوطني. وتعمل منظمات مثل المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) مباشرة مع مكاتب المدعين العامين لتوفير المعلومات لقضايا قيد النظر. ويعمل المركز السوري أيضاً مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIM)، التي تخطط لإعداد ملفات قضايا للدعاء العام الوطني كذلك. وإلى جانب التوثيق، سيتطلب السعي لتحقيق العدالة من خلال المحاكم الوطنية أن يضطلع الضحايا والشهود الذين يعيشون خارج سوريا بدور نشط في رفع القضايا والتعاون مع المدعين العامين في القضايا قيد النظر. ولهذا السبب، سيكون تثقيف السوريين في الخارج حول حقهم في السعي لتحقيق العدل من خلال محاكم أجنبية ودعمهم خلال هذه العملية أمراً مهماً أيضاً لدعم جهود العدالة.

تتمة القراءة

- [جميل الحسن والتحديات المرتبطة بالاختصاص القضائي العالمي - المركز السوري للعدالة والمساءلة](#)
- [”هذه هي الجرائم التي نفر منها“ - هيومن رايتس ووتش](#)

هل نجحت الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية في تحقيق العدالة للسوريين؟

كانت هناك العديد من القضايا الناجمة لمرتكبي الجرائم في سوريا حيث يخضعون للمساءلة أمام محاكم أوروبية، ويعمل المدعون العامون بنشاط على متابعة المزيد من القضايا. على سبيل المثال، في صيف عام ٢٠١٢، قام مهند الدروبي ومساحون آخرون من الجيش السوري الحر بالاعتداء على رجل مجهول الهوية يزعم أنه ينتمي إلى الجيش السوري. وسافر الدروبي إلى السويد كلاجئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حيث حصل على إقامة دائمة ووضع اللجوء. وفي تموز/يوليو ٢٠١٤، اكتشفت الشرطة السويدية مقطع فيديو لهذا الاعتداء، واعتقل دروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، أدين دروبي بتهمة «الاعتداء الجسيم للغاية وانتهاك القانون الدولي» لانتهاكه المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والقانون الدولي الإنساني العرفي. وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. حيث حاجج المدعون العامون السويديون بنجاح بأن أفعال دروبي ترقى إلى مستوى التعذيب وجريمة حرب.

كيف يمكن للموثقين ونشطاء حقوق الإنسان دعم الملاحقة القضائية من خلال المحاكم الوطنية؟

من خلال جمع التوثيق عالي الجودة والتشارك فيه، يمكن للموثقين أن يدعموا بشكل مباشر عمل المدعين العامين على